مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: القطاع الخاص ودوره في تنمية الصادرات الصناعية في إطار تحرير تجارة سورية الخارجية
اسم الكاتب: د. حبيب محمود، د. شادي بيطار، كنان سليمان حسن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4575
تاريخ الاسترداد: 2026/04/20 15:07 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (5) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (5) 2014

القطاع الخاص ودوره في تنمية الصادرات الصناعية في إطار تحرير تجارة سورية الخارجية

د.حبيب محمود*
د. شادي بيطار**
كنان سليمان حسن***

(تاريخ الإيداع 8 / 5 / 2014. قُبِل للنشر في 11 / 9 / 2014)

□ ملخّص □

تتناول هذه الدراسة طبيعة الدور الذي يؤديه القطاع الخاص في الاقتصاد السوري من خلال رصد تطور حجم ونوعية هذا الدور ولاسيما في قطاع التجارة الخارجية، وتتبع أهمية ذلك في الاقتصاديات الوطنية كنتيجة لتزايد الاعتماد عليه كمحرك تنموي في البلدان النامية عند تحولها إلى أنموذج اقتصاد السوق، و توجهها للانفتاح على الاقتصاد الدولي وتحرير تجارتها الخارجية، حيث يعول على ديناميكية القطاع الخاص للقيام بدور رئيسي في هذه المرحلة.

القطاع الخاص في سورية وفي ظل تبني آليات اقتصاد السوق الاجتماعي و تحرير التجارة الخارجية السورية، فقد أسند له دور متزايد الأهمية في مجالات الإنتاج والتجارة الخارجية مع تراجع لدور القطاع العام، وقد أثبت هذ القطاع ديناميكية وقدرة على الاستجابة للدور المعطى له من خلال زيادة نشاطه في الإنتاج الصناعي وحصته من الصادرات السورية ولاسيما الصادرات الصناعية.

الكلمات المفتاحية: تحرير التجارة الخارجية، القطاع خاص، الصادرات الصناعية.

* أستاذ مساعد- قسم الاقتصاد والتخطيط-كلية الاقتصاد-جامعة تشرين-اللاذقية-سورية.
** مدرس-قسم الاقتصاد والتخطيط-كلية الاقتصاد-جامعة دمشق-دمشق-سورية.
*** طالب دراسات عليا (دكتوراه) -قسم الاقتصاد والتخطيط-كلية الاقتصاد - جامعة دمشق-دمشق-سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (5) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (5) 2014

The Private Sector & Its Role in Developing the Manufactured Exports in the Light of the Syrian Foreign Trade Liberalization

Dr.Habib Mahmoud*
Dr. Shadi Bittar**
Kinan Suleiman Hasan***

(Received 8 / 5 / 2014. Accepted 11 / 9 / 2014)

□ ABSTRACT □

This study addresses the nature of the role played by the private sector in the Syrian economy by monitoring the evolution of the size and quality of this role particularly in the foreign trade sector. The importance of that springs as a result of increasing reliance upon it as a development engine in developing countries when the transition to a market economy model with orientation to open up to the international economy and the liberalization of foreign trade, when the reliance is upon the dynamics of the private sector to play a main role in this period.

In the light of adopting the model of social economic market and the liberalization of Syrian foreign trade, the private sector has been given an increasing role in production and foreign trade activities. That was combined with the retrieve of public sector. The private sector in Syria had approved its dynamics and ability to meet the given role through increasing its activity in industrial production and its share in export especially in manufactured export.

Keywords: Liberalization of Foreign Trade; Private Sector; Manufactured Exports.

* **Associate Professor, Department of Economics & Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
** **Assistant Professor, Department of Economics & Planning, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.**
*** **Postgraduate Student, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.**

مقدمة :

مع توسع مفهوم العولمة الاقتصادية في أواخر القرن الماضي وبداية القرن الحالي، واجهت الدول النامية في إطار إدارة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مشكلتيين أساسيتين، تركزت المشكلة الأولى على صعيد إدارة الاقتصاد الوطني محلياً بمن هو القطاع الأقدر على قيادة الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وهنا برز التناقض بين مفهومي القطاع العام والقطاع الخاص. أما المشكلة الثانية فتركزت حول الشكل الأمثل لإدارة العلاقات الاقتصادية بين الاقتصاد الوطني والاقتصاديات الخارجية، و بما يعمل على تحقيق أقصي المنافع للاقتصاد الوطني. أفرز هذا الواقع تيارين، تيار يدعو لتحرير العلاقات الاقتصادية مع الخارج والعمل على إزالة العوائق الكمية والنوعية أمام حركة التجارة ورأس المال استيراداً وتصديراً، أي يدعو لتبني مايعرف اصطلاحاً بمبدأ الحرية التجارية، وقد تبنت الدول المتقدمة والدول التي تدور في فلكها هذا التيار. أما التيار الآخر فدعا إلى تقييد حركة التجارة الخارجية لاسيما استيراداً، وفرض القيود على الرساميل الأجنبية، أيماناً منه بعدم جهوزية اقتصاديات الدول النامية للمنافسة وبالتالي حاجتها لنوع من الحمائية حتى تتمكن من بناء قدراتها قبل اندماجها بالاقتصاد العالمي. في إطار ماسبق يبرز سؤال جوهري حول قدرة القطاع الخاص في الدول النامية على المساهمة بشكل فعال في عملية التنمية الاقتصادية، وتحقيق التوازن في التبادلات الاقتصادية مع الخارج، ولاسيما في إطار التوجه لتحرير التجارة الخارجية وفتح الأسواق المحلية أمام منافسة السلع المستوردة، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد مضطرد للواردات ممايتطلب زيادة مقابلة في الصادرات من أجل الحفاظ على توازن الميزان التجاري وتحقيق التنمية الاقتصادية.

يمكن إدراج هذه الدراسة في إطار التحقق من صحة التساؤل السابق حول قدرة القطاع الخاص على تنمية الصادرات الصناعية في الدول النامية، وذلك في إطار التوجه لتحرير التجارة الخارجية الذي يترافق مع تراجع لدور القطاع العام في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال إجراء مراجعة وتقييم لدور القطاع الخاص في حالة الاقتصاد السوري على مر السنوات العشر الممتدة من عام 2000 حتى عام 2010، والتي شهدت اعتماداً متزايداً على القطاع الخاص مع تراجع لدور القطاع العام لاسيما في المجال الإنتاجي، وذلك في إطار التوجه لتحرير التجارة الخارجية.

أهمية البحث وأهدافه:

الأهمية :

في ضوء الدعوات المتزايدة لاعتماد منهج الحرية الاقتصادية على صعيد إدارة الاقتصاديات محلياً وخارجياً، تبرز أهمية استكشاف قدرة الاقتصاديات النامية على النجاح وتحقيق التنمية الاقتصادية لمجتمعاتها في إطار هذا الأنموذج، لاسيما أن تبني هذا الأنموذج يتطلب التخلي عن الدور الجوهري التي كانت تقوم به هذه الدول في إدارة اقتصادياتها من خلال القطاع العام الذي تملكة وتديره، وذلك لصالح القطاع الخاص الذي يعتمد عليه هذا الأنموذج بشكل كبير من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، يضاف إلى ذلك الصعوبات التي تنجم عن إزالة الحماية عن الأسواق المحلية واللجوء إلى فتح الأسواق أمام المنافسة الخارجية، حيث تبرز أهمية استكشاف دور وقدرة القطاع الخاص على تنمية الصادرات الصناعية مع تراجع دور القطاع العام في هذا المجال، وذلك في حالة الاقتصاد السوري في هذا البحث.

الأهداف:

يهدف البحث إلى استكشاف دور ومساهمة القطاع الخاص السوري في تنمية حصة الصادرات الصناعية من الحجم الكلي للصادرات السورية في ظل تراجع دور القطاع العام الصناعي في الاقتصاد السوري، وتبني منهج تحرير للتجارة الخارجية .

مشكلة البحث:

نشأ القطاع الخاص السوري منذ منتصف القرن الماضي في ظل سيطرة للقطاع العام على مفاصل النشاط الاقتصادي، حيث لم يتم الاعتماد عليه في عملية التنمية الاقتصادية و أسند له دور ثانوي في الاقتصاد الوطني على مر العقود السابقه، مما أفرز قطاعاً خاصاً هامشياً يسعى إلى تحقيق المكاسب السريعة بدون الالتزام برؤية استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يطرح هذا الواقع تشكيكاً في جدوى الاعتماد على هذا القطاع الآن، و قدرته على القيام بالدور المنوط به وزيادة دوره في النشاط الإنتاجي والتصديري في الاقتصاد السوري، في إطار عملية تحرير الاقتصاد الوطني داخلياً وخارجياً وتراجع دور القطاع العام في عمليات الإنتاج والتجارة الخارجية.

منهجية البحث:

سيعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاستعانة بالبيانات الإحصائية المتعلقة بحصة القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي في سورية، وتحليل تطورها في ضوء تحرير التجارة الخارجية السورية، وذلك من أجل معالجة مشكلة البحث عبر رصد تطور مساهمة القطاع الخاص السوري في النشاط الاقتصادي بشكل عام، وفي الصادرات الصناعية بشكل خاص واستجابته لدوره الجديد، مما يقود إلى استكشاف قدرته على تنمية الصادرات الصناعية في إطار تحرير التجارة الخارجية .

فرضية البحث :

انطلاقاً من هدف البحث ومشكلته، يمكن وضع الفرضية التالية:"يساهم القطاع الخاص الصناعي بدور بارز في الصادرات الصناعية السورية، ويتمتع بقدرات وإمكانات ملحوظة لتطوير حصة الصادرات المصنعة من حجم الصادرات السورية الكلي."

الدراسات السابقة:

يوجد عدد من الدراسات والتقارير الاقتصادية السابقة التي تناولت بشكل مباشر أو غير مباشر موضوع دور وقدرة القطاع الخاص على تطوير وتنمية حجم الصادرات المصنعة في الاقتصاديات النامية ومن هذه الدراسات:

ا. هناء يحى سيد أحمد:رسالة دكتوراه في الإحصاء بعنوان"دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية خلال الفتره/ 1980-2005/"إشراف د.محمد عكروش،د.عبد الهادي الرفاعي.جامعة تشرين2007.

تضمنت الأطروحة تحليلياً إحصائياً لتطورة حركة التجارة الخارجية بصورة عامة خلال الفترة المدروسة و انعكاساتها على النمو الاقتصادي والسكاني في سورية، ومحاولة بيان سبل تفعيل دور التجارة الخارجية وآفاقها المستقبلية في ظل التطورات الدولية.

II. .Trade and Development Report, 2012"Policies for Inclusive and Balanced Growth", UNCTAD, United Nations, New York 2012

تناول التقرير أبرز تطورات التجارة الدولية وعمليات تحريرها وأثر ذلك على النمو الاقتصادي في الدول النامية، وعالج بشكل رئيسي فكرة تحقيق النمو الشامل والمتوازن في الدول النامية من خلال استغلال الفرص التي تتيحها عمليات تحرير التجارة الخارجية لهذه الدول.

شكلت الدراستين السابقتين أساساً لبحث دور التجارة الخارجية في اقتصاديات الدول النامية، في حين ركزت الدراسة الأولى على حالة سورية بصورة خاصة، فإن الدراسة الثانية تناولت واقع الدول النامية بشكل عام.أما الدراسة الحالية فتسعى للتركيز دور القطاع الخاص في حالة الاقتصاد السوري، من خلال التركيز على نشاطه وحصته من الصادرات المصنعة بشكل رئيسي.

النتائج و المناقشة:

استحوذت التجارة الخارجية على اهتمام متزايد في الأدبيات الاقتصادية لما لها من دور في تعظيم مكاسب الاقتصاديات المحلية ، وذلك من خلال فتح قنوات وآفاق لعملية الإنتاج المحلية، بما توفره من قنوات لتصريف فوائض الإنتاج المحلي، وفرص للاستفادة من وفورات الحجم المتحققة عبر توسيع حجم أسواق التصريف من جهة، ومصادر لتدعيم عملية التنمية الاقتصادية بما تحتاجه من موارد لاتتوفر في الاقتصاد المحلي من جهة أخرى. بالإضافة إلى المكاسب السابقة ينجم عن تحرير التجارة الخارجية تدفق للواردات وتعريض المنتجات المحلية للمنافسة، ويتعرض الميزان التجاري لاختلالات ناجمة عن التطور اللامتكافئ لكل من الواردات والصادرات ، في هذه المرحلة يبرز دور متزايد الأهمية للقطاع الإنتاجي في الاقتصاد الوطني، من خلال تدعيم قدرة المنتج الوطني على الولوج للأسواق الدولية و المنافسة فيها، الأمر الذي يتطلب قطاعاً إنتاجياً ديناميكياً قادر على الاستجابة والتأقلم مع الظروف المتغيرة، من هنا تبرز أهمية القطاع الخاص بسبب ديناميكية هذا القطاع وقدرته على التأقلم مع ظروف المنافسة المفتوحة، على عكس القطاع العام الذي غالباً ماتتسم هياكله الإنتاجية بالبيروقراطية وغياب المرونة المطلوبة لمواجهة تحديات السوق المفتوحة. في هذا الإطار سيتم خلال هذا البحث رصد استجابة القطاع الخاص في الاقتصاد السوري للفرص المتاحة لزيادة الإنتاج والتصدير، وبصورة خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية، وذلك بعد العمل بصورة متزايدة منذ مطلع القرن الحالي على تحرير التجارة الخارجية السورية ،وذلك بتتبع تطور مساهمة القطاع الخاص من خلال مؤشرات أداء الاقتصاد السوري بصورة عامة، ومساهمته في الصادرات الصناعية السورية بصورة خاصة خلال الفتره المدروسة، ومن ثم استشفاف قدرة هذا القطاع على القيام بالوظيفة المسندة له في إطار تبني الاقتصاد السوري لأنموذج اقتصاد السوق الإجتماعي بديلاً تنموياً للأنموذج الإشتراكي.

أولاً: التجارة الخارجية و دورها في التنمية الاقتصادية:

تعريف التجارة الخارجية:

يعتبر قيام التجارة سواء الداخلية أو الخارجية نتيجة طبيعية لقيام التخصص وتقسيم العمل ،حيث يؤدي التخصص بالطبيعة إلى قيام التبادل بين الأفراد والمؤسسات والمجتمعات، فمن أجل أن يحصل كل فرد على حاجاته المتنوعة فإنه يقوم بمبادلة جزء من إنتاجه بأجزاء من إنتاج غيره. على نفس الأساس تقوم التجارة الخارجية بين

الدول،حيث تقوم الدول بإنتاج السلع ومبادلتها مع سلع أخرى تنتجها مختلف دول العالم. فالتجارة الدولية هى عملية التبادل التجاري للسلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل. [1]

كما يمكن تعريف التجارة الدولية من خلال منظورين، منظور ضيق: يشمل الصادرات والواردات الملموسة كالسلع والغير ملموسة كالخدمات، ومنظور واسع: يشمل بالإضافة للصادرات والواردات الملموسة والغير ملموسة، الحركة الدولية لرؤوس الأموال والهجرة الدولية المتمثلة بانتقال الأفراد(اليد العاملة)من دولة لأخرى. [2]

يعتبر التعريف الأخير بالمنظور الواسع الأنسب لمفهوم التجارة الدولية في عصرنا الحالي حيث أصبح التبادل الدولي يشتمل على حركة السلع والخدمات والهجرة الدولية والمعونات الاقتصادية وحركة رؤوس الأموال على شكل استثمارات مباشرة وغير مباشرة بالإضافة إلى ظاهرة الشركات متعددة الجنسية. [3]

بالمحصلة يمكن القول، أن التجارة الخارجية لدولة ما تتمثل بمجموع التبادلات الاقتصادية لهذه الدولة من السلع والخدمات ورأس المال مع دول العالم الأخرى.

دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية:

تعتبر التجارة الخارجية من أبرز القطاعات الاقتصادية التي تؤثر على تطور الاقتصاديات المختلفة المتقدمة منها والنامية. فقد تمكنت الدول المتقدمة نتيجة سيطرتها لعقود على قنوات التجارة الدولية من بناء قاعدة إنتاجية وتكنولوجية عريضة بالاستناد إلى تحقيق وفورات الحجم، واحتكارها لعمليات إنتاج العديد من السلع. أما الدول النامية فقد تعددت توجهاتها لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية، فتبنت بعضها منهج الاعتماد على الذات، واعتمدت سياسة تجارية حمائية اتجاه الأسواق الخارجية من خلال منهج سياسة إحلال الواردات، الذي يقوم على تقييد الواردات الاستهلاكية وعدم إيلاء اهتمام كبير للصادرات، في حين تبنت دول أخرى سياسة تحريرية اتجاه الأسواق الخارجية من خلال سياسة تشجيع الصادرات والتوجه للخارج .

بصورة عامة فإن التجارة الخارجية ضرورة تفرضها حالة قصور الإنتاج المحلي عن تلبية متطلبات واحتياجات السكان من السلع الاستهلاكية والاستثمارية، بالإضافة إلى بروز الحاجة لتصريف فوائض الإنتاج من السلع المنتجة محلياً، وإن كان الحكم على دورها في عملية التنمية الاقتصادية مايزال محل جدل بين تيارين اقتصاديين، التيار الأول يرى أن التجارة الخارجية هي دائماً في مصلحة الدول المتقدمة والمسيطرة على عمليات الإنتاج، والمحتكره لتكنولوجيا إنتاج العديد من السلع، وأن عملية تحريرها هى في غير مصلحة الدول النامية [4]، وتؤدي إلى تكريس تبادل تجاري لامتوازن، يقوم على تصدير الدول النامية لمواردها وموادها الأولية الناضبة، ذات القمية المضافة المنخفضة، والمرونة السعرية الضعيفة، واستيرادها للسلع المصنعه ذات القيم المضافة العالية، ورأى هذا التيار في الاعتماد على الأسواق المحلية وفرض الحمائية اتجاه الأسواق الخارجية السبيل الأفضل لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال حماية الصناعات المحلية وتطويرها. [5]

أما التيار الآخر فرأى في التجارة الخارجية فرص ومنافع لجميع الأطراف محل التبادل التجاري، ويرى في التجارة الدولية فرص لاستخدام أفضل لعناصر الإنتاج، ورفع الإنتاجية، والاستفادة من وفورات الحجم، وتحقيق المكاسب من خلال تصدير السلع التي يتمتع بها الاقتصاد بميزات نسبية، واستيراد السلع الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية من الدول التي تنتجها بتكاليف تقل عن كلفة إنتاجها محلياً[6].

بالرغم من الإطار المنطقي لأفكار التيارين إلا أن التطبيق العملي لكلا التوجهين على مر العقود الأخيرة من القرن الماضي أفرز نتائج أكثر إيجابية وتأييداً لأفكار التيار الثاني، في حين وقعت الدول التي اعتمدت على توجه الحمائية التجارية في معضلة تراخى صناعاتها المحلية في ظل حماية الأسواق المحلية، وعجز هذه الأسواق عن استيعاب المراحل الثانية من عملية التصنيع لإحلال الواردات، مما دعم التوجه الثاني وأشاع مناخ من التوجه لتحرير التجارة الخارجية وتنمية الصادرات في ظل نجاح الدول التي اعتمدت على التوجه للخارج .

وقد سيطر هذا التوجه منذ ثمانينات القرن الماضي مدعوماً بتوجهات المؤسسات الاقتصادية الدولية الممثلة لمصالح الدول المتقدمة، والتي تمكنت من فرض الكثير من شروطها وبرامجها على الدول النامية من خلال استغلال آزمة المديونية التي وقعت فيها هذا الدول، وتم إطلاق منظمة التجارة العالمية التي شكلت الإطار المؤسساتي لتحرير التجارة الدولية، وإرساء مبدأ الحرية الاقتصادية، وأصبح أحد أهم عناصر توجه الدول النامية الراغبة بالحصول على دعم هذه المؤسسات هو تحرير التجارة الخارجية. بالرغم من عدم منطقية فكرة تحرير التجارة الخارجية للدول بصورة كاملة، وعدم تطبيق هذه الحرية في إي دولة حتى الدول المتقدمة التي طبقت الحمائية التجارية لعقود حتى تمكنت من إعادة بناء وتأهيل اقتصادياتها بعد الحرب العالمية الثانية، ومازالت تسعى لحماية اقتصادياتها وفرض القيود اتجاه الخارج عند بروز أى خطر يتهدد استقرارها ، إلا ان التوجه لتخفيف القيود على التجارة الخارجية، والعمل على توظيفها لخدمة عملية التنمية الاقتصادية من خلال تنمية الصادرات ولاسيما المصنعة منها والتي تمتلك قيم مضافة عالية، يحقق فعالية وجدوى اقتصادية أكبر من إغلاق الأسواق وترسيخ قاعدة احتكار الإنتاج المحلي للسوق الوطنية.

على صعيد الاقتصاد السوري فقد تذبذب دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية بصوره كبيره، فقد اعتمد الاقتصاد السوري لفتره طويله امتدت من عام 1958 حتى عام 2000 بصوره أساسيه على أنموذج إحلال الواردات، وعليه فقد فرضت رسوم جمركية مرتفعه في وجه الواردات وصلت إلى 255 % على بعض السلع الكمالية كالسيارات[7]، وفي الجانب الآخر لم يولي اهتماماً كبيراً بجانب الصادرات، ومع مطلع القرن الواحد والعشرون ظهر توجه قوي لتحرير الاقتصاد السوري داخلياً من خلال إعطاء القطاع الخاص دوراً أساسياً في الاقتصاد الوطني في إطار أنموذج اقتصاد السوق الاجتماعي ، وخارجياً من خلال العمل على تحرير التجارة الخارجية، و دمج الاقتصاد السوري بالاقتصاد الإقليمي والعالمي، في ظل هذا التوجه لعبت التجارة الخارجية دوراً متزايد الأهمية في تنمية الاقتصاد السوري ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تزايد دور التجارة الخارجية في كل من الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السوري حيث ازدادت نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الإنتاج المحلي الإجمالي من 25.9% عام 2000 إلى 55% عام 2010 أي مايزيد على الضعف، كما ازدادت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 44.6% عام 2000 إلى 49.3% عام 2010[8]، و يعكس ذلك أهمية فعلية للتجاره الخارجية في عملية التنمية الاقتصادية، حيث يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن حجم القيمة الإجمالية المضافة في الاقتصاد الوطني، وبلوغ مساهمة التجارة الخارجية هذه النسبة يعبر عن مساهمتها بنصف حجم القيمة المضافة الإجمالية المحققة في الاقتصاد الوطني.

ثانياً: القطاع الخاص و دوره في الاقتصاد السوري:

من المهم قبل البحث بموضوع القطاع الخاص ودوره في الاقتصاد الوطني، محاولة تعريف مفهوم القطاع الخاص، فإذا تم اعتبار القطاع العام هو كل ما تعود ملكيته وإدارته للدولة ،وبالتالي ملكية مشتركة لكافة المواطنين مجتمعين تديرها الدولة لمصلحة المواطنين مجتمعين، فإن القطاع الخاص هو كل ما يملكه المواطنون متفرقين ويديرونه

بمعرفتهم ووسائلهم، تحت مظلة سلطة الدولة ورقابتها. وعليه فإن جميع المشاريع والشركات في جميع القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية والخدمية المملوكة والمدارة من قبل الأفراد وبوسائلهم وطرقهم تشكل القطاع الخاص.[9]

شهدت مسيرة القطاع الخاص في سورية، مراحل صعود وهبوط وتقلب جوهري في الأدوار، حيث لم يكن الاعتراف دائماً بدوره في الاقتصاد واضحاً، فمن قيامه بدور رئيسي وقيادة الاقتصاد الوطني حتى عام 1958، إلى الانكفاء ولعب الدور الثانوي المكمل للقطاع العام حتى العام 2000، إلى دور متزايد الأهمية بدءاً من العام 2000، حيث اتخذ الاقتصاد السوري بصورة عامة والقطاع الخاص بصورة خاصة، منحى تطور جديد منذ عام 2000، فشهد الاقتصاد السوري موجة ضخمة من التحديث والإصلاح والانفتاح على مختلف مجالات الاقتصاد والتجارة الدولية، بدأت بتقديم طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والمساهمة في إطلاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع بداية عام 2005، والتوقيع على العديد من اتفاقيات التجارة الحرة مع دول الجوار، وتوجت هذه التطورات بالإعلان صراحةً عن تبني أنموذج اقتصاد السوق الاجتماعي، كبديل للأنموذج الاشتراكي في التنمية الاقتصادية في المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي، وبالتالي أتى الإقرار صراحةً أيضاً بأن القطاع الخاص سيقوم بدور رئيسي في نمو الاقتصاد السوري في هذه المرحلة [10].

من أجل تبين إمكانيات القطاع الخاص في سورية ليلعب دور القطاع الرئيسي في الاقتصاد الوطني، لا بد من إلقاء الضوء على حجم هذا القطاع، ومساهمته في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال ثلاث مؤشرات مهمة،على أن يعالج مؤشراً رابعاً ومهماً في إطار هذا البحث وهو مساهمة القطاع الخاص في التجارة الخارجية، وبصورة خاصة في تنمية الصادرات الصناعية في المحور الثالث من البحث ،أما المؤشرات الثلاث فهي :

1. مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي.
2. مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي.
3. مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت.

أ. مساهمة القطاع الخاص في الانتاج المحلي الإجمالي:

يعبر الإنتاج المحلي الإجمالي بأسعار السوق عن قيمة السلع والخدمات التي تم إنتاجها في الفتره الحسابية المعتمدة والتي غالباً ماتكون عام ميلادي، وتتمثل أهمية هذا المؤشر بكونه يعكس تطور حجم العملية الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، وعن حجم القطاعات الفاعلة فيه . يبين الشكل التالي تطور مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في الاقتصاد السوري من خلال حصة كل منهما في الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000، ويمكن ملاحظة المساهمة المتزايدة للقطاع الخاص في الإنتاج، الأمر الذي عكس التوجهات الاقتصادية بإسناد دور متزايد للقطاع الخاص في النشاط الإنتاجي على صعيد الاقتصادي الوطني، فبلغت مساهمته في العام 2010 نسبة 61.9 % في مقابل 38.1 % للقطاع العام الذي شهدت حصته تراجعاً تدريجياً منذ العام 2000 حيث كانت حصته تبلغ 47.7 % كما يوضح ذلك الشكل التالي:

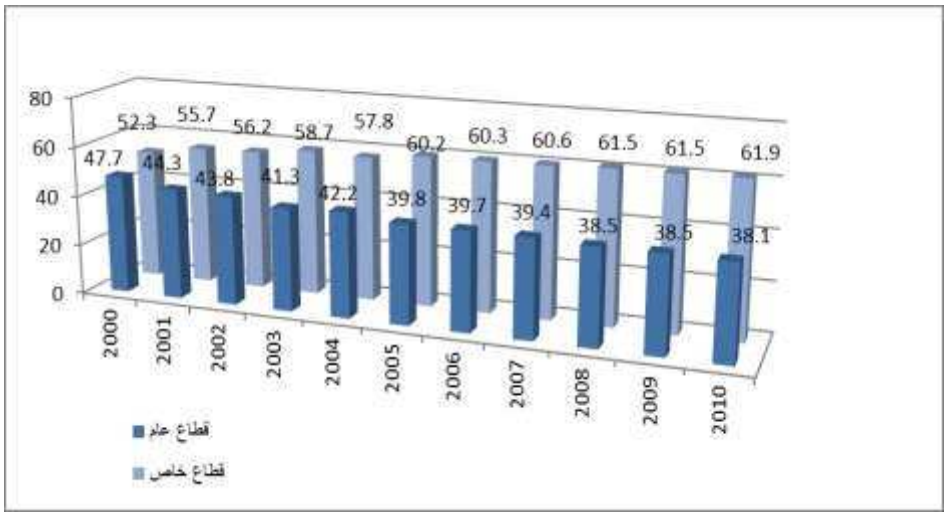

شكل رقم (1) تطور النسبة المئوية لمساهمة كل من القطاعين العام والخاص
في الإنتاج المحلي الإجمالي بين عامي 2000-2010 بالأسعار الثابته لعام 2000
مصدر البيانات: التقارير السنوية الثالث والسابع للاستثمار في سورية هيئة الاستثمار السورية بالاستناد إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء ، دمشق.

II. مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الهامة حيث يعبر عن حجم القيمة المضافة الإجمالية في الاقتصاد الوطني، وبالتالي فإن قيمة نموه الموجبة تعكس حجم تطور عملية الإنتاج، وتعبر نسبة مساهمة كل قطاع في هذه القيمة عن تطور هذا القطاع نوعياً، وقد شهد الناتج المحلي الإجمالي السوري نمواً إيجابياً ثابتاً خلال العشر سنوات الممتدة من عام 2000 حتى عام 2010 بمتوسط نسبة نمو تقارب الـ 5 %، أما نسبة مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في هذا النمو فقد رجحت لصالح القطاع الخاص الذي تطورت نسبته من 56 % عام 2000 إلى 64.7 % عام 2010، في مقابل تراجع مساهمة القطاع العام من 44% عام 2000 إلى 35.3% في العام 2010 كمايبين ذلك الشكل التالي:

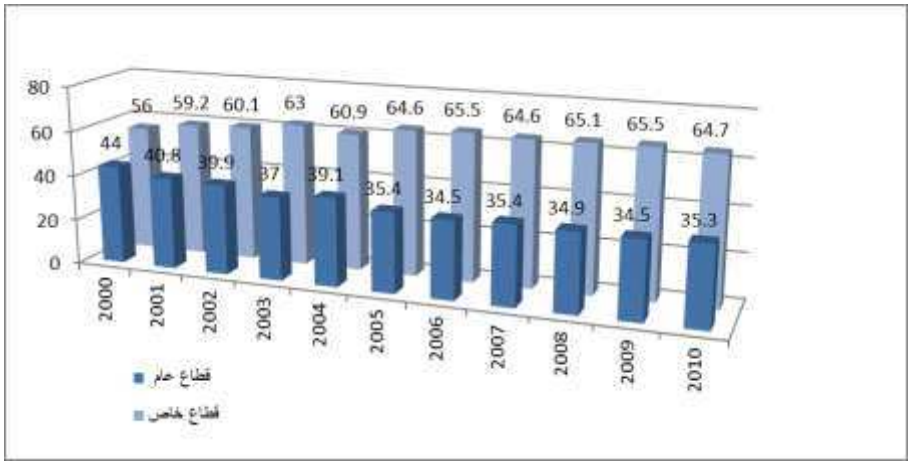

شكل رقم (2) تطور النسبة المئوية لمساهمة كل من القطاعين العام والخاص
في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2000-2010 وبالأسعار الثابته لعام 2000
مصدر البيانات :التقارير السنوية الثالث والسابع للاستثمار في سورية،هيئة الاستثمار السورية 2013 بالاستناد إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء ،دمشق.

III. مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت:

بلغت نسبة التكوين الرأسمالي من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السوري 22.9 % عام 2010 بالأسعار الثابتة لعام 2000، وبما يعادل 337.4 مليار ليرة سورية، مقابل 23 % من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2003 وبما يعادل 234.8 مليار ليرة سورية، ممايعكس استقرار نسبي لنسبة التكوين الرأسمالي إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يؤشر إلى عدم حصول استخدام كثيف للتكنولوجيا، والاعتماد بصورة كبيرة على المصادر الكمية في تحقيق النمو الاقتصادي في سورية.

أما فيما يتعلق بنسب مساهمة القطاعين العام والخاص في التكوين الرأسمالي فقد تراجعت مساهمة القطاع العام من 62.6% في العام 2003 إلى نسبة 42.7% في عام 2010، في مقابل نمو لنسبة مساهمة القطاع الخاص 37.4% عام 2003 إلى 57.3% عام 2010، مما يؤكد على التوجه لإعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر في النشاط الاقتصادي الإنتاجي مقابل تراجع لدور القطاع العام في عمليات الاستثمار والإنتاج في الأعوام الأخيرة كما هو مبين في الشكل التالي:

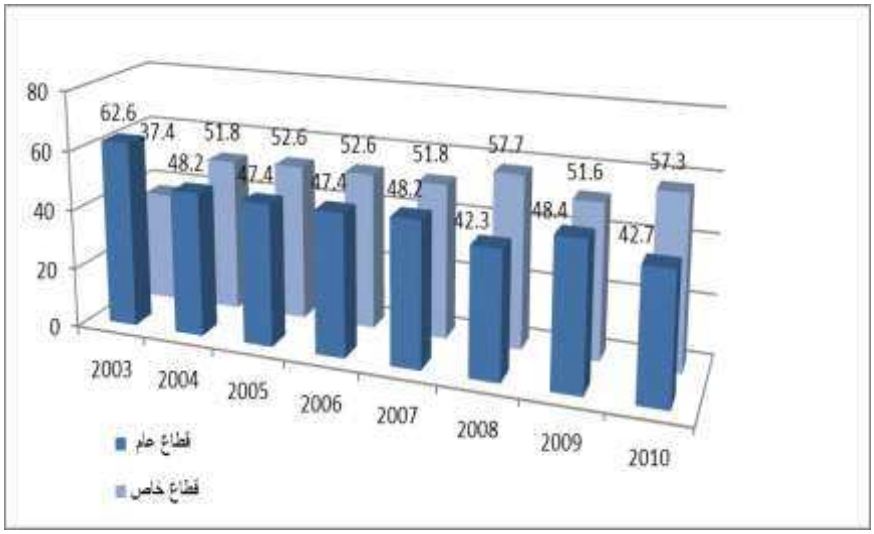

شكل رقم (3) تطور النسبة المئوية لمساهمة كل من القطاعين العام والخاص في التكوين الرأسمالي بين عامي 2003-2010 وبالأسعار الثابته لعام 2000

مصدر البيانات: التقارير السنوية الثالث والسابع للاستثمار في سورية،هيئة الاستثمار السورية 2013 بالاستناد إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء ،دمشق.

تشير المؤشرات الثلاث السابقة إلى تزايد دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني خلال الأعوام المدروسة ، و مايميز التجربة السورية هو عدم ترافق ذلك مع موجة خصخصة للقطاع العام كتجارب الدول النامية الأخرى، ويدل ذلك على مرونة وقدرات كبيرة لدي القطاع الخاص على التوسع والاستثمار والإنتاج في الاقتصاد الوطني، وذلك على الرغم من وجود القطاع العام الضخم، والذي كان إلى فتره قريبه يسيطر على مختلف مجالات النشاط الإنتاجي والخدمي، كما يعطي الواقع المذكور دليلاً على قدرة سورية على الاستمرار في تشغيل القطاع العام وإن كان بكفاءة منخفضة، لكن ذلك لايلغي أهمية الدور الذي تلعبه فيما يتعلق بالحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني من خلال الإنفاق الذي تقوم به عبر القطاع العام. لكن العنصر الهام في إطار هذا البحث هو الدور الذي قام به القطاع الخاص في تجارة سورية الخارجية ولاسيما على صعيد النشاط التصديري وبصورة خاصة الصادرات المصنعة التي تمثل المجال الأبرز المتاح

للقطاع الخاص السوري في ضوء استمرار القطاع العام في السيطرة على قطاع الصناعات الاستخراجية وتصدير المواد الأولية ، وهذا ماسيتم استعراضه في إطار المحور الثالث من هذا البحث.

ثالثاً: دور القطاع الخاص في التجارة الخارجية السورية 2000-2010:

I. دور القطاع الخاص في إجمالي التجارة الخارجية:

تنامى دور التجارة الخارجية في سورية خلال السنوات الأخيرة بصورة كبيرة، حيث ارتفعت نسبة مساهماتها في الناتج المحلي الاجمالي من 44.6% عام 2000 إلى 63.2 % في عام 2008، لتعود وتشهد تراجعاً في العام 2009، ومن ثم تحسناً طفيفاً في العام 2010 لتبلغ نسبة 49.3%، ويمكن رد ذلك إلى تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية التي وإن لم تؤثر في مرحلتها الأولى بشكل مباشر على الاقتصاد السوري لضعف ارتباطه بالأسواق العالمية ولاسيما المالية منها، إلا أن تراجع الطلب العالمي في مرحلتها الثانية كان له أثر واضح على الصادرات السورية، لاسيما أن الاتحاد الأوربي الذي وقع تحت تأثير الأزمة المالية، كان لايزال يمثل وجهة رئيسية للصادرات السورية خلال الفتره المعنيه بنسبة 37.3 % عام 2010 [11]، ويوضح الشكل التالي تطور نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات المذكوره أعلاه.

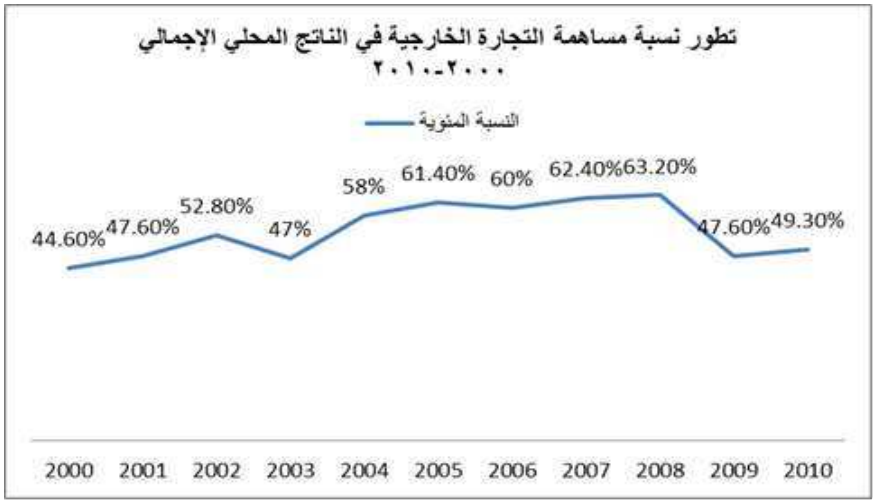

شكل رقم(5) تطور نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي 2000-2010

مصدر البيانات: النسب حسبت من قبل الباحث بالاستناد إلى بيانات المجموعات الإحصائية للأعوام المدروسة ،المكتب المركزي للإحصاء ، دمشق.

أما على صعيد مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في تجارة التصدير، فقد تراجعت نسبة مساهمة القطاع العام في تجارة التصدير، وذلك على الرغم من استمرار احتكاره لتصدير عدد من السلع الأساسية، وقابل ذلك تعاظم في دوره في الاستيراد، ويمكن رد ذلك بالدرجة الأولى لاختلال العجز في الميزان النفطي السوري المحتكر من قبله، وقد تراجعت نسبة مساهمته في الصادرات مع النفط من 82.7% عام 2000 إلى 50.7% عام 2010، وبالمقابل ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في التصدير مع النفط، من 17.3% إلى 59.3 %، وارتفعت نسبة مساهمته من دون النفط من 70% إلى 92.3% خلال الفترة نفسها، في حين انخفضت نسبة مساهمة القطاع العام بدون النفط من 30.1% إلى 7.7 %، ويسيطر حالياً القطاع الخاص على الصادرات السورية غير النفطية، وقد بلغ معدل الزيادة الوسطي السنوي لصادراته بين عامي 2000 و 2007 12.5% مقابل 9% فقط للقطاع العام . بصورة عامة فإن الإحصائيات تشير إلى أن الميزان التجاري السوري، رابح من دون النفط وخاسر معه، مما يدل على التحول الكبير

الذي شهده ميزان التجارة السورية، بسبب انقلاب عنصر النفط من داعم للميزان التجاري ومورد للقطع الأجنبي، إلى عبء على الميزان التجاري السوري ومستنزف للقطع الأجنبي، و العبء الكبير الذي ستتحمله الدولة من دعم أسعاره في السوق المحلية، وقد كان النفط لغاية عام 2003 يشكل أكثر من 65% من الصادرات السورية، وفي عام 2004 تفوقت قيمة السلع غير النفطية على السلع النفطية، ونمت التجارة الخارجية النفطية بأكثر من مرتين ونصف خلال السنوات السبع المذكورة، ونمت التجارة الخارجية غير النفطية بثلاث مرات ونصف [12].

ويوضح الجدول رقم(1) المدرج في الصفحة التالية تطور الصادرات والواردات السورية ومساهمة كل قطاع بها خلال السنوات المدروسة:

جدول رقم(1) تطور قيم ونسب الصادرات والواردات السورية حسب القطاع بملايين الليرات السورية بين عامي 2000-2010

السنة	القطاع	قيمة الصادرات	نسبة مساهمة القطاع بالصادرات %	قيمة الواردات	نسبة مساهمة القطاع بالمستوردات%
2000	عام	178975	82.7	45654	24.35
	خاص	37215	17.3	141881	75.65
	مجموع	216190	100	187535	100
2001	عام	202010	83	47433	21.49
	خاص	41139	17	173311	78.51
	مجموع	243149	100	220744	100
2002	عام	230405	76.4	67093	28.45
	خاص	71148	23.6	168661	71.55
	مجموع	301553	100	235754	100
2003	عام	210035	79.25	155454	23.42
	خاص	55004	20.75	181314	76.58
	مجموع	265039	100	236768	100
2004	عام	184036	53.16	109022	28
	خاص	162130	46.84	279984	82
	مجموع	346166	100	289006	100
2005	عام	212930	50.2	169265	33.7
	خاص	211370	49.8	333104	66.3
	مجموع	424300	100	502369	100
2006	عام	226094	44.77	207519	39
	خاص	278918	55.23	323805	61
	مجموع	505012	100	531325	100
2007	عام	245567	42.41	286209	41.8
	خاص	333467	57.59	398347	58.2
	مجموع	579034	100	684557	100
2008	عام	283441	40	291472	34.7
	خاص	424357	60	547947	65.3
	مجموع	707798	100	839419	100
2009	عام	180388	37	106618	14.9
	خاص	307942	63	607598	85.1
	مجموع	488330	100	714216	100
2010	عام	288611	50.7	205739	25.3
	خاص	280453	49.3	606470	74.7
	مجموع	569064	100	812209	100

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المدروسة، الفصل التاسع ، التجارة الخارجية،الجداول 4/9 , 5/9.المكتب المركزي للإحصاء.

من بيانات الجدول السابق يمكن ملاحظة نمو حجم الصادرات السورية من 216.190 مليار ليرة سورية عام 2000 إلى 569.064 مليار ليرة سورية عام 2010، وارتفاع حجم الواردات من 187.535 مليار ليرة سورية عام 2000 إلى 812.209 مليار ليرة سورية عام 2010، في حين انخفضت نسبة الصادرات للواردات من 115% إلى 70 % ، أما نسبة نمو إجمالي تجارة سورية الخارجية بين 2000 و 2010 فقد بلغت مايقارب 342 % . تعكس هذه النسب التطور الذي طرا على مؤشرات التجارة الخارجية خلال السنوات المذكورة ويمكن إبراز أهم نتائج هذا التطور بمايلي :

- نمو إجمالي حجم التجارة الخارجية ، ونمو نسبة مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي بشكل إيجابي.
- نمو الواردات بصورة أسرع من نمو الصادرات، الأمر الذي أدي إلى ازدياد عجز الميزان التجاري السوري مما يخلف آثار سلبية على ميزان المدفوعات بشكل رئيسي وبالتالي على الاقتصاد الوطني بصوره عامة.

في حين تعتبر النتيجتين السابقتين أمراً تلقائياً في إطار تحرير الدول النامية لتجارتها الخارجية، فإنهما تطرحان بنفس الوقت أهم إشكاليات هذا التحرير، وبالتالي الأهداف التي يجب أن تسعى هذه الدول إلى تحقيقها من خلال االعمل على زيادة صادراتها بنسبة تكافئ زيادة وارداتها، وبما يحقق التوازن لميزان مدفوعاتها ويدفع عنها خطر المديونية الخارجية والارتهان بصورة كاملة للأسواق الخارجية، وهذا ما ستتم محاولة التطرق له في الفقرة التالية.

II. دور القطاع الخاص في تنمية الصادرات الصناعية 2000-2010:

تظهر مقارنة تطور مساهمات كل من القطاعين العام والخاص في الصادرات السورية حسب طبيعة المواد بين عامي 2000 و2010 الموضحه في الجدول رقم (2) المدرج في الصفحة التالية تطوراً ملحوظاً لمساهمة القطاع الخاص في جميع أنواع الصادرات على حساب القطاع العام، وإن كان بنسب متفاوته بلغت أعلاها في الصادرات المصنعة، حيث تطورت نسبة مساهمة القطاع الخاص في هذا النوع من الصادرات من 45.7% عام 2000 إلى 71.7% عام 2010، و نمت نسبة مساهمته في الصادرات النصف مصنعه من 56.5% عام 2000 إلى85.6% عام 2010، في حين بقيت سيطرة القطاع العام على الصادرات الخام بالرغم من تراجع نسبة مساهمته من 89.9% عام 2000 إلى 77% عام 2010 . يوضح الشكل التالي تطور مساهمة القطاع الخاص في الصادرات المصنعه خلال الفترة المدروسة :

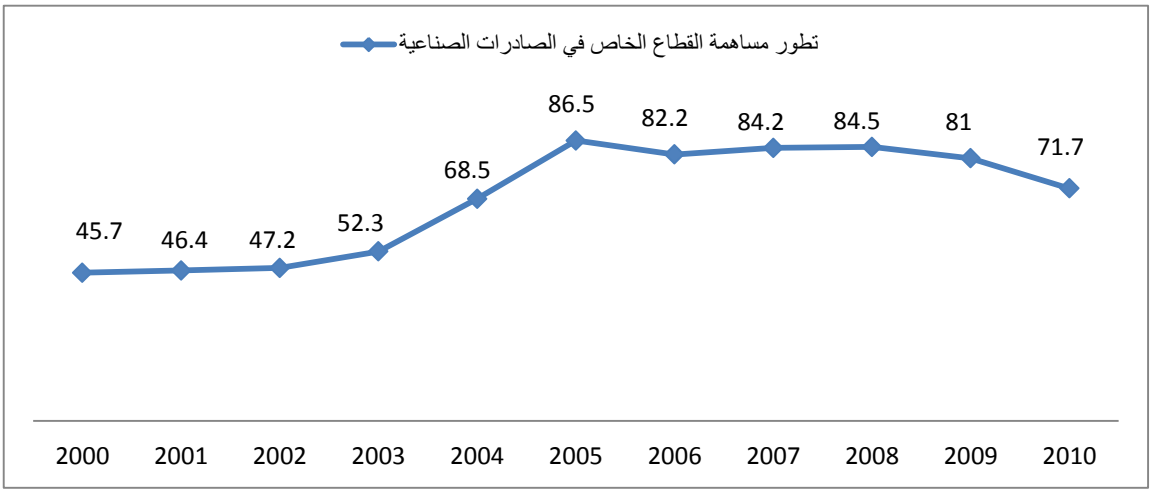

شكل رقم (6) تطور نسبة المساهمة المئوية للقطاع الخاص في الصادرات الصناعية السورية بين عامي 2000 و2010

مصدر البيانات : النسب حسبت من قبل الباحث بالاستناد إلى بيانات المجموعات الإحصائية للأعوام 2005 ،2008، 2011 ، الفصل التاسع ، التجارة الخارجية،الجداول9/4،المكتب المركزي للإحصاء ،دمشق .

جدول رقم(2) تطور قيم ونسب الصادرات السورية حسب طبيعة المواد المصدره

والقطاع بملايين الليرات السورية بين عامي 2000-2010

العام	القطاع	طبيعة المواد						المجمـــوع
		خـــــــام	نسبة	مصنوعـــــــة	نسبة%	نصـف مصنوعـــة	نسبة	
2000	عام	158684	89.8	15318	54.3	4973	43.5	178975
	خاص	17880	10.2	12892	45.7	6443	56.5	37215
	مجموع	176564	100	28210	100	11416	100	216190
2001	عام	180552	90.6	17409	53.6	4049	35.3	202010
	خاص	18659	9.4	15073	46.4	7407	64.7	41139
	مجموع	199211	100	32482	100	11456	100	243149
2002	عام	199329	84.8	27452	52.8	3624	24.7	230405
	خاص	35545	15.2	24562	47.2	11041	75.3	71148
	مجموع	234874	100	52014	100	14665	100	301553
2003	عـــام	182382	89	20781	47.7	6872	41.3	210035
	خـــاص	22461	11	22790	52.3	9753	58.7	55004
	مجموع	204843	100	43571	100	16625	100	265039
2004	عـــام	152394	73.5	27600	31.5	4042	7.9	184036
	خـــاص	54964	26.5	60100	68.5	47066	92.1	162130
	مجموع	207358	100	87700	100	51108	100	346166
2005	عام	193027	75	13795	13.5	6107	9.5	212930
	خاص	64475	25	88681	86.5	58214	90.5	211370
	مجموع	257503	100	102476	100	64321	100	424300
2006	عـــام	186850	78	34476	17.8	4769	7	226094
	خاص	52361	22	159054	82.2	67502	93	278918
	مجموع	239211	100	193530	100	72271	100	505012
2007	عام	195822	76.3	37066	15.8	12678	14.5	245567
	خاص	60866	23.7	197773	84.2	74829	85.5	333467
	مجموع	256688	100	234839	100	87507	100	579034
2008	عام	238108	82.7	43185	15.5	2148	1.5	283441
	خاص	49700	17.3	235941	84.5	138716	98.5	424357
	مجموع	287808	100	279126	100	140864	100	707798
2009	عام	139534	66	36959	19	3895	5	180388
	خاص	72030	34	158646	81	77266	95	307942
	مجموع	211564	100	195605	100	81161	100	488330
2010	عام	216858	77	61681	28.3	10072	14.4	288611
	خاص	64609	33	155876	71.7	59968	85.6	280453
	مجموع	281467	100	217557	100	70040	100	569064

مصدر البيانات: النسب حسبت من قبل الباحث بالاستناد إلى بيانات المجموعات الإحصائية للأعوام المدروسة، الفصل التاسع ، التجارة الخارجية،الجدول 4/9 ،المكتب المركزي للإحصاء ،دمشق .

تشير البيانات المدرجة في الجدول السابق إلى تنامي دور القطاع الخاص في تجارة التصدير السورية، لاسيما فيما يتعلق بالصادرات المصنوعة والنصف مصنوعة، وقد نشأ تنامي هذا الدور في ظل العديد من الإجراءات والقرارات المتخذه على صعيد تحرير تجارة سورية الخارجية خلال الفتره المدروسة،والتي سهلت بدورها حركة التجارة الخارجية بشقيها الصادر والوارد والتي يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

- تبسيط الإجراءات الجمركية وإصدار العديد من القرارات في مجال تحرير الصادرات والمستوردات، فتمت إزالة العديد من الإجراءات التي كانت مفروضة على الترخيص، إلغاء تعهد قطع التصدير، إلغاء العمل بنظام المخصصات الصناعية.
- القانون رقم/42/ الخاص بحماية الإنتاج الوطني من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية لعام2006 .
- قانون التجارة رقم 33 لعام 2007.
- قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم 7 لعام 2008.
- المرسوم 47 لعام 2009 الخاص بحماية الملكية الفكرية.
- إنشاء هيئة تنمية وترويج الصادرات بالمرسوم رقم 6لعام 2009.
- إنشاء اتحاد المصدرين بالمرسوم رقم 27 لعام 2009.
- إنشاء صندوق تنمية الصادرات بالمرسوم رقم 19 لعام 2009.
- قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 وتعديلاته عام 2010 .

ساهمت هذه الإجراءات والقوانين في تنشيط حركة التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً، وقد استجاب القطاع الخاص لهذا التوجه، ويمكن الاستدلال على هذه الاستجابة من خلال زيادة حجم مساهمة القطاع الخاص بالصادرات السورية، لا سيما المصنعة ونصف المصنعة كما هو موضح في الجدول رقم (2)، إلا أنه يجب التنبه إلى وهمية جزء من هذه الزيادة و عدم المبالغة في تقدير فعاليتها، وذلك بسبب الدور الذي لعبه تزايد عجز ميزان تجارة النفط السوري فيها.وقد بقيت الحصة الأكبر من الصادرات الخام للقطاع العام بالرغم من تراجع صادرات النفط السوري وازدياد فاتورة المستوردات النفطية، الأمر الذي عظم من حصة الصادرات المصنعة والنصف مصنعة ومساهمة القطاع الخاص بها من إجمالي حجم الصادرات السورية.

من أجل استشراف قدرة الصادرات الصناعية السورية على النمو وولوج الأسواق العالمية في ضوء ماتحقق حتى نهاية الفتره المدروسة، يمكن الاستعانة بمؤشر الميزة النسبية الظاهرة للصادرات، والذي يتيح لنا متابعة تطور الميزة النسبية للصادرات بالاستناد إلى تطور القيم الحقيقية لهذه الصادرات، ويمكن حساب هذا المؤشر بالعلاقة التالية[10]:

$$RCA_{ik} = \frac{X_{ik} / X_{iT}}{X_{wk} / X_{wT}}$$

حيث أن:

RCA_{ik}: تمثل الميزة النسبية الظاهرية للسلعه k بالنسبة للبلد i.

X_{ik}/X_{iT}: تمثل صادرات البلد i من السلعة k إلى صادراته الكلية.

X_{wk}/X_{wT}: تمثل صادرات العالم w من السلعة k إلى إجمالي الصادرات العالمية.

عندما يأخذ هذا المؤشر قيمة أكبر من واحد صحيح يدل ذلك على تمتع هذه الصناعة بميزة تنافسية والعكس صحيح ، ويوضح الجدول التالي الميزة النسبية الظاهره لصادرات سورية السلعية بين عامي 2005 و2010:

جدول رقم (3) قيم مؤشر الميزة النسبية الظاهرية لصادرات سورية السلعية بين عامي 2005-2010

الميزة النسبية للنتجات السلعية خلال الأعوام المذكوره	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المنتجات الزراعية	2.23	2.90	2.89	2.95	2.76	3.02
الأغذية	2.21	3.23	3.37	3.38	3.11	3.50
الوقود ومنتجات التعدين	4.26	2.50	2.36	2.08	2.35	2.60
الوقود	5.19	3.13	3.00	2.32	2.67	3.05
المصنوعات (الصناعة التحويلية)	0.21	0.55	0.55	0.55	0.55	0.58
الحديد والصلب	0.24	0.13	0.11	0.78	1.13	1.09
المواد الكيميائية	0.32	0.55	0.54	0.54	0.49	0.52
المستحضرات الصيدلانية	0.19	0.25	0.39	0.56	0.43	0.50
الآلات ومعدات النقل	0.03	0.15	0.15	0.15	0.15	0.16
المنسوجات	1.97	4.84	5.68	7.06	6.62	7.01
الملابس	0.88	3.60	3.64	1.84	1.78	2.05

مصدر البيانات: هيئة تخطيط الدولة، تحليل التجارة الخارجية(2005-2010)

يعتمد حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرية كما هو ملاحظ على قيم الصادرات فقط، على اعتبار أن قيمة الصادرات تعطي اختباراً صادقاً للقدرة التنافسية للصناعات المحلية، إلا أنه تتوجب الإشارة هنا إلى عدم دقة الارتكان إلى قيم الصادرات فقط من أجل حساب الميزة النسبية لها، حيث يوجد العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر على حجم الصادارت، وبالتالي على الميزة النسبية الظاهرية للصادرات، بالرغم من عدم ارتباطها بالبلد المصدر، كتراجع الطلب العالمي للدول المتقدمة على صادرات الدول النامية في عام 2008 نتيجة الأزمة المالية العالمية، والذي آثر بدوره على صادرات الدول النامية كسورية، والتي تشكل الدول المتقدمة ممثلةً بالاتحاد الأوربي مستورداً رئيسياً لسلعها المصنعة، حيث كان الاتحاد الأوربي ثاني أكبر الشركاء التجاريين لسورية بحصة تبلغ 37.3 % من حجم الصادرات السورية حتى عام 2010.

بالاستناد إلى الميزة النسبية الظاهرة المحسوبة لصادرات سورية السلعية، يمكن ملاحظة تمتع بعض السلع بميزة نسبية ظاهرة واضحة كالحديد والصلب والمنسوجات والملابس، وقد تطورت ميزة هذه المنتجات بصورة واضحة مما يعطي مؤشراً على إمكانية زيادة الصادرات من هذه السلع، والتي تعتبر صادرات صناعية تساهم في تحسين وضع الميزان التجاري السوري، كما يمكن ملاحظة ميزة نسبية ظاهره لسلع أخرى كالمنتجات الزراعية والأغذية والوقود ومنتجات التعدين، إلا أنه يتوجب الحذر فيما يتعلق بهذه المنتجات لارتباطها بقطاع الزراعة وتقلباته المناخية من جهة، ولارتباط صادرات الوقود بإنتاج النفط الذي يتجه للانخفاض في المدى القريب بانتظار اكشافات نفطية جديدة، والبدء بعمليات الاستخراج. أما فيما يتعلق بالمصنوعات التحويلية والمستحضرات الصيدلانية فإن ميزتها النسبية الظاهره ماتزال متواضعه، وتتطلب بذل جهود أكبر لتحسين نوعيتها وإيصال صادراتها إلى الأسواق الدولية بسبب ماتتمتع به سورية من ميزات نسبية في مجال إنتاجها، ومايمكن أن تحققه من نجاح في الأسواق الدولية في حال توفير الدعم الملاءم لصادراتها.

اختبار فرضية البحث:

بالعودة لفرضية البحث القائلة :"إن القطاع الخاص الصناعي يسهم بدور بارز في الصادرات الصناعية السورية، ويتمتع بقدرات وإمكانات ملحوظة لتطوير حصة الصادرات المصنعة من حجم الصادرات الكلي في الاقتصاد السوري".

بالاستناد إلى المؤشرات التي تم عرضها في إطار البحث والتي أشارت إلى تطور مساهمة القطاع الخاص في الصادرات المصنعة من 45.7% عام 2000 إلى 71.7% عام 2010 ، بالإضافة إلى ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي في سورية خلال الفتره المدروسه، وذلك في ظل استمرار القطاع العام على وضعه الراهن وغياب برامج واضحة لدعم القطاع الخاص في سورية، فإنه يمكن القول بصحة الفرضية المطروحة، ويمكن توقع ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الصادرات الصناعية بوسطي معدل نمو 2.6% سنوياً في حال استمرار الواقع المذكور، وبمعدل أكبر في حال توفر عدد من العناصر المساعد مثل سياسة صناعية واضحة تعطي للقطاع الخاص امتيازات وتسهيلات لزيادة دوره في عملية التصنيع وتوفير دعم ملائم تمويلي ومؤسساتي ولوجستي لزيادة حجم صادراته الصناعية.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1. أظهر تحليل البيانات الاحصائية والنسب والمؤشرات المستخرجة التطور الحاصل على صعيد مساهمة القطاع الخاص في النشاط الإنتاجي في سورية بصورة ملحوظة بين عامي 2000 و2010، فازدادت نسبة مساهمته في كل من الناتج والإنتاج المحلي الإجمالي والتكوين الرأسمالي الثابت، وقد كانت هذه الزيادة على حساب نشاط القطاع العام الذي تراجعت مساهمته في الاقتصاد السوري في ظل التوجهات نحو اقتصاد السوق، وتقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. كما أظهرت البيانات الإحصائية تزايداً في مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي السوري خلال الفتره المدروسة حيث أصبحت تساهم بحوالي49.3 %، وهذا الأمر يعكس تزايداً للدور الذي تقوم به التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد السوري.

2. على صعيد مساهمة القطاع الخاص بالتجارة الخارجية، فقد سجل تطوراً ملحوظا في تجارة سورية الخارجية بصورة عامة، وفي حجم الصادرات الصناعية بصورة خاصة على طول الفتره المدروسة، حيث ازدادت نسبة مساهمته في جميع أنواع الصادرات ولاسيما الصادرات الصناعية، فقد تطورت مساهمته بهذا النوع من الصادرات من45.7 % عام2000 إلى 71.7 % 2010 ، وهذا يظهر أن القطاع الخاص قد استجاب بصورة كبيرة لإجراءات تحرير التجارة الخارجية خلال السنوات العشر المدروسة، وتشير استجابته لهذه الإجراءات إلى مرونته وتمتعه بقدرات وإمكانيات كبيرة من أجل زيادة حجم وقيمة الصادرات السورية لاسيما المصنعة منها، وتعزيز وضع ميزان التجارة الخارجية باتجاه تقليص العجز والوصول لمرحلة التوازن بين الصادرات والواردات.

التوصيات:

في ضوء الدور الذي أوضحته هذه الدراسة للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وفي ظل التوجه نحو تعميق الاعتماد عليه، والظروف التي تمر بها سورية في المرحلة الحالية، تظهر حاجة ملحة إلى تنظيم واقع الصناعة السورية بشقيها العام والخاص بما يتلاءم مع المتغيرات المحلية والدولية، مما يتطلب اعتماد استراتيجية لتوجيه هذا القطاع وذلك من خلال الخطوات التالية:

1. تأسيس مجلس استراتيجي للصناعة والتصدير في سورية، بحيث يضم هذا المجلس ممثلين عن المعنيين بالصناعة من القطاعين العام والخاص، وممثلين عن الوزارات المعنية بهذه العملية والمتمثلة بكل من وزارة الصناعة و وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وممثلين عن غرف الصناعة والتجارة السورية، كما يجب رفد المجلس باستشاريين محليين ودوليين.

2. تكون أولى مهام المجلس وضع استراتيجية متكاملة للتصنيع والتصدير في سورية، والعمل على تحقيق الإجماع عليها، ويجب أن تتفرع الاستراتيجية المرجوة إلى ثلاثة استراتيجيات فرعية صناعية وتسويقية واستراتيجية تعنى بإعادة هيلكة الصناعة السورية والتسويق لمنتجاتها في الأسواق الدولية و بناء قدراتها التنافسية.

3. الاستراتيجية المرجوة يجب أن تتضمن رؤية لدور القطاع الخاص ونشاطه في الاقتصاد السوري، وذلك بالتشاور مع ممثلين عنه وإشراكه في وضع الاستراتيجية وتنفيذها ، وإيضاح مسؤوليات هذا القطاع والمكاسب التي يمكن أن يحققها بما ينسجم مع تنفيذ الاستراتيجية التي تراعي احتياجات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية السورية، كما يجب وضع تصور للشراكة بين القطاع العام والخاص من أجل استغلال القاعدة المادية والبشرية للقطاع العام، والمهارات الإدارية والإنتاجية للقطاع الخاص، وبما يسهم بتطوير النشاط الصناعي والتصديري في سورية.

4. يجب أن يتكون المجلس الاستراتيجي من شقين، شق استشاري يعنى بالتنسيق لوضع الاستراتيجية المطلوبة وتقديم الخدمات الاستشارية، وشق تنفيذي يعمل على اشتقاق السياسات الملاءمة للعمل و وضع آليات التنفيذ والمتابعة وتأمين التغذية الراجعة لاتخاذ الخطوات التصحيحية.

5. تطبق الاستراتيجية الموضوعة على ثلاثة مستويات، مستوى كلي يعني بتوفير بيئة العمل الملاءمة للمنشآت والشركات الصناعية والتجارية السورية، ومستوى متوسط يهتم بعمل المؤسسات المقدمة للخدمات للشركات الصناعية كالخدمات التمويلية والاستشارية والتدريبية ، ومستوى جزئي يهتم بشكل مباشر بعمل الشركات كنواحي تأسيس الشركات وإعادة هيكلتها وتطويرها عبر تقديم الاستشارات والخدمات وتحقيق الترابط فيما بينها.

6. فيما يتعلق بالمدى الزمني لتطبيق الاستراتيجية ، يمكن تقسيمه إلى ثلاثة آجال، أجل قصير ويمتد من سنة إلى سنتين يتم خلاله وضع الاستراتيجية، وتحقيق الإجماع عليها من قبل الجهات الفاعلة والمعنية من القطاعين العام والخاص، وتحديد الأولويات. أجل متوسط يمتد من ثلاثة إلى خمسة سنوات، ويتم خلاله العمل على إعادة هيكلة الصناعة السورية بما يتلاءم مع تحقيق أهداف الاستراتيجية والظروف القائمة، ودعم عملية تأسيس الشركات وتطوير القائم منها، وتطوير مؤسسات الخدمات الموجودة للصناعة والتصدير، والتشجيع لتأسيس مؤسسات لتقديم الخدمات الغير موجودة في الاقتصاد السوري، وتجهيز البيئة الجاذبة للاستثمارات.يلي ذلك العمل على تنفيذ الأولويات التي تتمثل أولاً بإشباع حاجات السوق المحلية من المنتجات الصناعية ومن ثم تحديد أسواق التصدير المستهدفة، و تحديد المنتجات القادرة على المنافسة في هذه الأسواق لإعطائها الأولوية. أخيراً الأجل الطويل ويمتد لخمس سنوات وأكثر يتم

من خلاله العمل على تأسيس علاقات مع شركاء دوليين في مجال التجارة وجذب الاستثمارات لإقامة الصناعات على الأراضي السورية.

7. يتوجب على المجلس الاستراتيجي أن يراعي واقع القطاع الزراعي ووفرة اليد العاملة، واللذان يتعبران من أبرز الميزات النسبية للاقتصاد السوري في المرحلة الحالية، ممايتطلب العمل على دعم الصناعات التي تقوم التي على تصنيع المنتجات الزراعية محلياً لتحويلها إلى صادرات بكامل قيمتها المضافة، والصناعات التي تتطلب كثافة إيدي عاملة كصناعات النسيج والألبسة لتحويل هذه الميزات النسبية إلى ميزات تنافسية للمنتجات السورية في الأسواق الدولية.

8. من مهام المجلس الاستراتيجي أيضاً إجراء تقييم ومراجعة مستمرين لقطاع الصناعة السورية و لعمل المؤسسات المعنية بدعم وتنمية الصادرات السورية التي تم تأسيسها في السنوات الأخيرة(هيئة تنمية وترويج الصادرات– صندوق دعم الصادرات– اتحاد المصدرين السوريين) ، بالإضافة إلى المؤسسات التي سيتم تأسيسها في إطار الاستراتيجية المعتمدة ، وذلك بسبب الدور المهم الذي يجب أن تقوم به هذه المؤسسات من أجل تنمية الصادرات السورية.

المراجع :

1. محمود شهاب، مجدي:الاقتصاد الدولي،نظريات التجارة الخارجية،النظام الاقتصادي الجديد للتجارة الدولية،الطبعة الأولى،دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ،مصر،2007. ص 87.

2. عبد العظيم، حمدي.اقتصاديات التجارة الدولية،القاهرة،دار النهضة العربية،2000.ص 13.

3. زايري، بلقاسم.اقتصاديات التجارة الدولية، الجزائر ، دار الأديب للتشر والتوزيع،2006.ص 13.

4. كولير ،بول.دولار ،ديفيد.العولمة والفقر والنمو ،بناء اقتصاد عالمي شامل،البنك الدولي،تقرير بحوث السياسات ،ترجمة هشام عبد الله،الطبعة العربية الأولى،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2003 ،لبنان،ص 50–51.

5. حبيب، مطانيوس: أوراق في الاقتصاد السوري، درا الرضا للنشر،الطبعة الأولي ، دمشق،2006 ص 225–227.

6. John Weiss: Export Growth and Industrial Policy: Lessons from the East Asian Miracle experience, ADB: Asian Development Bank. Paper No.26.Feruary 2005.

7. الحمش،منير.الاقتصاد السوري في أربعين عاماً،دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في سورية(1971–2010).بيروت،منتدى المعارف،2011 .ص 388.

8. المجموعات الإحصائية للأعوام 2005–2008–2011 .المكتب المركزي للإحصاء ،دمشق.

9. القلاع ، محمد غسان. تطوير القطاع الخاص (من العائلة إلى المؤسسة) ،جمعية العلوم الاقتصادية، الكتاب السنوي لعام 2002 .

10. التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع (سورية 2025). محور الاقتصاد والإنتاجية،هيئة تخطيط الدولية و- UNDP- .United Nations Development Program دمشق 2007.ص 90.

11. إحصاءات التجارة الخارجية .المكتب المركزي للإحصاء ،دمشق2014/03/20 . http://www.cbssyr.sy

12. التجارة الخارجية السورية .وزارة الاقتصاد والتجارة، مديرية التجارة الخارجية ، دراسة غير منشوره ، دمشق 2008 ص 29.

13. تحليل التجارة الخارجية في سورية،2006-2012 .هيئة تنمية وترويج الصادرات،وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية،إعداد فريق الدراسات.2013.ص 17.